

Distr.: General  
31 January 2020  
Arabic  
Original: English



## اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

### جزر فرجن البريطانية

### ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

### المحتويات

#### الصفحة

3	..... ملحة عامة عن الإقليم
4	..... أولاً - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
6	..... ثانياً - الميزانية
6	..... ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية
6	..... ألف - ملحة عامة
8	..... باء - الخدمات المالية
9	..... جيم - السياحة
9	..... دال - الزراعة ومصائد الأسماك
10	..... هاء - الاتصالات والبنية التحتية

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2019. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الرابط التالي: [www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers](http://www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers).



11	رابعاً - الأوضاع الاجتماعية
11	ألف - العمل والهجرة
12	باء - التعليم
13	جيم - الصحة
13	دال - الجريمة والسلامة العامة
14	هاء - حقوق الإنسان
14	خامساً - البيئة
15	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
16	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
16	ألف - موقف حكومة الإقليم
16	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
17	ثامناً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة
	مرفق
19	خريطة جزر فيرجن البريطانية

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: تمثل جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أغسطس جاسبرت (منذ آب/أغسطس 2017).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو 100 كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد 25 كيلومترًا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة 60 من الجزر والجزريرات والجزريرات الشعابية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا. وعشرون من هذه الجزر الإقليم هذه ثمة عشرون هي جزر مأهولة. أما الجزر الرئيسية، فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك.

مساحة اليابسة: 153 كيلومترًا مربعًا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 80 117 كيلومترًا مربعًا.

عدد السكان: 31 197 نسمة (عام 2017)، بينهم 39 في المائة من المواطنين، أو من "أبناء الإقليم". أما الأغلبية العظمى من "غير أبناء الإقليم" فهم من بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا.

العمر المتوقع عند الولادة: 77,4 سنة؛ 74,4 سنة للرجال و 81,3 سنة للنساء.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، تقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء الأونرابل أندرو أ. فاهي (منذ شباط/فبراير 2019).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن؛ وحزب التقدميين المتحدتين؛ وحركة جزر فرجن التقدمية.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في 25 شباط/فبراير 2019؛ الانتخابات المقبلة: عام 2023.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم 15 عضوًا.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 36 808 دولارات (2017)، المكتب المركزي للإحصاءات).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وبلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي.

معدل البطالة: 2,9 في المائة (عام 2015).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأراوك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام 1648. وفي عام 1666، بسط مزارعون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية.

## أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

1 - وفقا لمرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام 2007، يُعيّن التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات شتى منها الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وتحديد شروط وأحكام الخدمة للأشخاص العاملين في الخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وفي بعض مجالات الشؤون الخارجية التي تتصل بمسائل معينة تندرج ضمن الحقائق الوزارية، ينص الدستور على تفويض المسؤولية إلى حكومة الإقليم. ويكون للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية سلطات مخصصة لسن قوانين تتعلق بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع حكومة الإقليم بصلاحيحة التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها المسائل المتصلة بقطاع الخدمات المالية الخارجية.

2 - وينص دستور عام 2007 على أن تتمثل السلطة التنفيذية في حكومة ذات طابع وزاري يكون لها هيكل منظم بشكل رسمي أكثر. ويتألف مجلس الوزراء من الحاكم؛ ورئيس وزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين محليا لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد يحكم منصبه هو المدعي العام. ويتولى الحاكم رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا يحق له التصويت. وتوافق على جدول الأعمال اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و 13 عضوا منتخبا - 9 أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و 4 أعضاء يمثلون الإقليم ككل.

3 - وينص الدستور على إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن 18 سنة وأن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل دون تصريح وحق التصويت. وفي الممارسة العملية، يجب على الشخص أن يقيم بصورة متواصلة في الإقليم لمدة 20 سنة قبل أن يحق له طلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وأجريت آخر انتخابات عامة في 25 شباط/فبراير 2019. وفاز حزب جزر فرجن، بقيادة أندرو أ. فاهي، بثمانية مقاعد من أصل 13 مقعدا. وفاز الحزب الديمقراطي الوطني بثلاثة مقاعد، وحركة جزر فرجن التقدمية بمقعد واحد، وحزب التقدميين المتحددين بمقعد واحد أيضا.

4 - ويتألف قانون جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تسنها إما الهيئة التشريعية للإقليم أو المملكة المتحدة نيابة عن الإقليم. وتُدير شؤون القضاء المحكمة العليا لمنطقة شرق البحر الكاريبي، ومقرها سانت لوسيا. وتضم محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وتوجد محكمة صلح ابتدائية تبت في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ويوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا، وتتألف من رئيس قضاة المحكمة واثنين من قضاة الاستئناف. ويمثل مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية "لمواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية".

5 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، قدمت حكومة جزر فرجن البريطانية أدلة خطية إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم في برلمان المملكة المتحدة، في إطار التحقيق المعنون "مستقبل أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة". وفي الوثيقة، ذكرت حكومة الإقليم أن الأوان قد آن لإجراء مراجعة للدستور، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على اعتماد مرسوم إصدار دستور جزر فرجن لعام 2007. وأشارت أيضا إلى قرار المملكة المتحدة بفرض الأخذ بسجلات عامة بملكية الانتفاع في أقاليم ما وراء البحار بموجب أمر قد يصدر عن مجلس الملكة الخاص (انظر الفقرة 15 أدناه)، فيما يمثل خروجاً عن سياسة المملكة المتحدة التقليدية تجاه جزر فرجن البريطانية، مما أثر على العلاقة بينهما وعلى الحق في تقرير المصير. وأشارت إلى ضرورة إنشاء "هيكل دستوري" جديد ومختلف من حيث الجوهر، يكون أنسب لتحقيق الأهداف والتطلعات الاستراتيجية للإقليم. ودعت حكومة الإقليم إلى إجراء مراجعة للدستور من أجل الوقوف على تلك الرغبات والتطلعات حتى يتسنى للإقليم المضي قدماً نحو مزيد من الحكم الذاتي، وترسيخ لمؤسسات الحكومة الديمقراطية، فضلاً عن تعزيز الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة.

6 - وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المتعلقة بإنهاء الاستعمار، التي عقدت في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، صرح رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية بأن العلاقة بين الدولة القائمة بالإدارة والإقليم ازدادت توتراً في السنوات الأخيرة حيث أصبحت المملكة المتحدة تتدخل أكثر فأكثر في مجالات الحكم المخولة دستورياً إلى حكومة الإقليم المنتخبة ديمقراطياً. وأشار أيضاً إلى عدد من التطورات المثيرة للقلق التي حصلت خلال ذلك العقد والتي تدل على تراجع التقدم الذي تم إحرازه في وقت سابق. وذكر أن الأوان قد آن لإجراء مراجعة للدستور في الإقليم. وفي سبيل المضي قدماً، ستسعى حكومة الإقليم إلى إنشاء علاقة تخضع للمساءلة الدولية المنصوص عليها في إطار الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وبناء على ذلك، ودعماً لأهداف التنمية الوطنية للإقليم وتمشياً مع أهداف التنمية المستدامة، يرغب الإقليم في تعميق علاقته بالأمم المتحدة. وفي ملاحظاتهم الختامية، رحب أعضاء اللجنة الخاصة المشاركون ببيان رئيس الوزراء الذي يشير إلى الدور المفيد الذي تؤديه اللجنة الخاصة، وبالمقترحات التي قُدمت إلى اللجنة بشأن تيسير تقييم الحكم الذاتي في الإقليم، وتقييم أي أوجه قصور تشوب العلاقة بين الإقليم والدولة القائمة بالإدارة من الناحية الديمقراطية؛ وإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم؛ وتيسير حملة تثقيف بشأن تقرير المصير لإذكاء الوعي بمجموعة الخيارات المتاحة إلى جانب خيار الاستقلال؛ وحضور المداولات العامة بصفة مراقب رسمي خلال عملية مراجعة الدستور المقبلة في الإقليم.

7 - وفي الجلسة التاسعة للجنة الخاصة، المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2019، ذكر ممثل جزر فرجن البريطانية أن من الأولويات الرئيسية للإقليم التعافي من الأضرار التي تسبب بها إعصارا إيرما وماريا في عام 2017، والتنمية المستدامة. وأن المملكة المتحدة واصلت تقديم المساعدة منذ حدوث الإعصارين. وأضاف الممثل أن الإقليم يرغب في تعميق علاقته بالأمم المتحدة من خلال اتفاق الشراكة الشاملة المقترح، الذي تُقدم بموجبه المساعدة التقنية إلى خطة التنمية الوطنية للإقليم.

8 - وذكر ممثل جزر فرجن البريطانية أن المملكة المتحدة شريك جيد للإقليم وأن تبادلات إيجابية حصلت في مجال الخدمات المالية. ومع ذلك، فإن الإقليم يعترض على الاقتراح الوارد في تقرير صادر عن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم في شباط/فبراير 2019 يفيد بإنشاء سجلات عامة بملكية الانتفاع في جزر فرجن البريطانية وغيرها من أقاليم ما وراء البحار دون موافقة أقاليم ما وراء البحار البريطانية، بما في ذلك جزر فرجن البريطانية. إلا أن حكومة المملكة المتحدة أقرت بأن جزر فرجن البريطانية، بفضل

نظامها الخاص بالوصول الآمن إلى معلومات الانتفاع بالملكية، تتصدر الجهود الرامية إلى حماية النظام المالي العالمي. وقد أكدت حكومة المملكة المتحدة أنها لن تستخدم أي أوامر تصدر عن المجلس لفرض إنشاء سجلات عامة أو فرض إضفاء الشرعية على زواج مثليي الجنس أو تغيير صفة المواطنة لأبناء الإقليم.

9 - وحيث أن جزر فرجن البريطانية تدرك أن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار ينتهي في عام 2020، ودون أي نية في إحراج المملكة المتحدة، فقد أبلغت الأمم المتحدة أن الإقليم بحاجة إلى عقد دولي رابع لأنه يحتاج إلى المزيد الوقت والدعم للتطلع إلى بلوغ مكانة أفضل في سلم تقرير المصير. وأوضح ممثل جزر فرجن البريطانية أنه على الرغم من أن الاستقلال عن المملكة المتحدة لا يمثل أولوية بالنسبة لحكومة الإقليم، ينبغي أن يكون الناس على دراية بخياراتهم، مثل الارتباط الحر، لا سيما في سياق مراجعة الدستور المقرر إجراؤها في عام 2020. وطلب من اللجنة الخاصة بإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم.

## ثانياً - الميزانية

10 - تمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. وتفيد معلومات قدمتها السلطة القائمة بالإدارة في بداية عام 2019 بأن النفقات المتكررة للعام نفسه كان من المتوقع أن تصل إلى 331,7 مليون دولار، في حين أن النفقات الرأسمالية المدرجة في الميزانية بلغت 73,4 مليون دولار. أما المبلغ المعتمد في ميزانية عام 2019 للنفقات المتكررة، فكان 331,33 مليون دولار. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات المتكررة لعام 2019، استناداً إلى التقديرات، ما مقداره 293,45 مليون دولار.

## ثالثاً - الأوضاع الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

11 - الركيزتان الأساسيتان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية الخارجية. وتوقعت وزارة المالية في الإقليم أن يبلغ الحجم الإجمالي لاقتصاد جزر فرجن البريطانية، مقيساً بالقيمة الإسمية للنتائج المحلي الإجمالي، 1,3 بليون دولار في نهاية عام 2019. ويعكس هذا الرقم زيادة في النمو تتراوح بين 1 و 2 في المائة مقارنة بعام 2018.

12 - وخلال الفترة من 7 آب/أغسطس إلى 19 أيلول/سبتمبر 2017، تعرضت جزر فرجن البريطانية لفيضان غير مسبوق وإعصارين من الفئة 5 (نادرة الحدوث فيما سبق)، هما إعصارا إيرما وماريا. ولحقت بالإقليم أضرار كارثية المستوى تُقدَّر بمبلغ 3,6 بلايين دولار في الاقتصاد بأكمله، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمعدل أكثر من ثلاث مرات ونصف. وساعد الأداء الثابت لقطاع الخدمات المالية في التخفيف من أثر التراجع الملحوظ الذي شهده قطاع السياحة وغيره من القطاعات بعد أحداث عام 2017 المدمرة. ووفقاً للأدلة الخطية التي قدمتها حكومة الإقليم إلى لجنة الشؤون الخارجية، كان من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 40 في المائة في عام 2018 نتيجة الإعصارين، ومن المتوقع أن تستغرق عودته إلى مستويات ما قبل إعصار إيرما خمسة أعوام على الأقل. وكما هو مبين في خطاب عرض ميزانية عام 2020، ونتيجة لزيادة الاستثمار في الخدمات العامة والبنية التحتية، فضلاً عن

الانتعاش التام لقطاع السياحة، المتوقع تحقيقه بحلول الموسم السياحي 2020-2021، تتوقع حكومة الإقليم أن يتراوح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2020 بين 1 و 3 في المائة. ووفقًا لحكومة الإقليم، فإن توقعات النمو هذه ستظل عرضة للالتكاس بسبب مخاطر تراجع قطاع الخدمات المالية من جراء ازدياد الأنظمة المفروضة والمنافسة وتغير توقعات العملاء.

13 - ووفقًا لتقييم للأضرار والخسائر أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعرض فيه الآثار الاقتصادية وغيرها من الآثار المترتبة على إعصاري إيروما وماريا، بلغ عدد الأشخاص المتضررين نحو 17 985 شخصًا، فيما يُعزى أساسًا إلى الأضرار التي لحقت بمنزلهم وممتلكاتهم الأخرى. ووقعت أربع وفيات في الإقليم ونحو 125 إصابة ذات صلة في مرحلة ما بعد إعصار إيروما، بينما لم يبلغ عن وقوع خسائر في الأرواح نتيجة لإعصار ماريا. وقُدِّرت التكلفة الإجمالية لإعصار إيروما في جزر فرجن البريطانية بمبلغ 2,3 بليون دولار. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية 41,9 في المائة (691,6 مليون دولار) من مجموع الأضرار، تلتها القطاعات الاجتماعية بنسبة 40,2 في المائة، والبنية التحتية بنسبة 17,6 في المائة.

14 - وفي أعقاب الظروف الجوية القاسية التي شهدتها الإقليم في عام 2017، وضعت لجنة التنسيق للتعافي من الكوارث خطة أولية للتعافي والتنمية، نوقشت بالتشاور مع أصحاب المصلحة وعمامة الجمهور. وفي تموز/يوليه 2018، نشرت اللجنة وثيقة تعرض "خطة التعافي والتنمية" التي وضعتها والتي تتضمن مشاريع وبرامج ومبادرات وسياساتية للتعافي والتنمية. وفي حين تركز الخطة على التعافي في الإقليم، فإنها ترسي كذلك الأساس لخطة تنمية شاملة. وتتضمن الخطة خمسة قطاعات رئيسية وقطاعات فرعية ذات أولوية لتحقيق رؤية الإقليم المبينة في الوثيقة، وهي: تحقيق تماسك المجتمع وتمكينه؛ وإنشاء اقتصاد نشط قائم على الابتكار؛ وهيئة بنية تحتية قادرة على الصمود؛ ورعاية البيئة وتحقيق استدامتها؛ والحوكمة الرشيدة. وأقر مجلس النواب الثالث الخطة في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وأنشأت حكومة الإقليم وكالة التعافي والتنمية بموجب قانون وكالة جزر فرجن للتعافي والتنمية. والوكالة مكلفة بولاية محدودة تتراوح مدتها بين خمس وسبع سنوات، وستنفذ، بالتشاور مع حكومة الإقليم، المشاريع ذات الأولوية الواردة في الخطة.

15 - وفي كلمة ألقاها رئيس الوزراء ووزير المالية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإعصار إيروما، قال إن كارثة عام 2017 زادت الوعي بمسألة التأهب والحاجة الماسة إلى حماية البيئة على المدى البعيد. وأضاف قائلاً إنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في إعادة بناء البنية التحتية والمرافق العامة في الإقليم، من المقرر إنجاز أكثر بكثير. كما أبرز التقدم المحرز نحو تحقيق الانتعاش في قطاع السياحة والقطاع المالي، وكذلك فيما يتعلق بالخدمات الإنسانية والاجتماعية. ووفقًا للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2019-2021، ظهرت علامات انتعاش في اقتصاد جزر فرجن البريطانية عقب الآثار المدمرة للعواصف التي ضربت الإقليم في عام 2017. وقد تواصل إنشاء الشركات وتسجيلها، ويشهد قطاع البناء ازدهارًا، وعدد السياح الوافدين أخذ في الازدياد، وأرقام العمالة آخذة في التحسن. غير أنه لا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل فيما يتعلق بالطرق والمدارس والموانئ والبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والمباني العامة.

## باء - الخدمات المالية

16 - وفقا للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2018-2020، إن التحديات التي واجهها قطاع الخدمات المالية في عام 2016 تجلت في الانخفاض الملحوظ في معدل إنشاء الشركات الجديدة. وعلى الرغم من تراجع معدل إنشاء الشركات الجديدة بنحو 30,8 في المائة في عام 2016، فالأداء الثابت المتعلق بعمليات إعادة التسجيل وغير ذلك من معاملات الشركات يعني أن إجمالي النشاط الاقتصادي والإيرادات المتأتية من الشركات لم يتعرض للتراجع الحاد الذي كان يمكن أن يحدث. ودلت عمليات إنشاء الشركات وأرقام الإيرادات لعام 2017 على حدوث تعاف طفيف من التحديات التي واجهها القطاع في عام 2016، رغم هبوب إعصارين من الفئة 5 في أيلول/سبتمبر 2017. فقد تمكنت بعض مؤسسات الأعمال التجارية في قطاع الخدمات المالية من نقل عملياتها خارج الإقليم في أعقاب الإعصارين. ويسرت حكومة الإقليم عودة هذه المؤسسات للمساعدة في تحقيق استقرار الاقتصاد وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. وإن ما مجموعه 389 459 شركة عاملة كان مسجلا في نهاية عام 2017.

17 - وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت جزر فرجن البريطانية ترتيبا ثنائيا مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع. ودخل هذا الترتيب حيز النفاذ في حزيران/يونيه 2017، وهو يتيح لسلطات إنفاذ القانون إمكانية الاطلاع في زمن شبه آني على المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع للشركات والكيانات القانونية المنشأة في نطاق الولايات القضائية لكل من تلك السلطات. ووفقا للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2019-2021، سجلت زيادة بنسبة 2,3 في المائة في عمليات إنشاء الشركات الجديدة في عام 2017 مقارنة بعام 2016، مع تسجيل زيادة بنسبة 9,8 في المائة عند مقارنة الربع الأخير من العامين. ومع ذلك، ففي نهاية عام 2017، كان عدد الشركات العاملة المسجلة أقل مما كان عليه في نهاية عام 2016 (389459)، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 6,6 في المائة في مجموع الشركات العاملة المسجلة. وفي عام 2018، ارتفع عدد عمليات إنشاء الشركات الجديدة بنسبة 17,4 في المائة في تشرين الأول/أكتوبر مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، وبلغ مجموع عدد الشركات العاملة المسجلة أكثر من 380 000 شركة خلال الفترة نفسها. وإن إطلاق مصرف آسيا كمزود للخدمات المالية الرقمية، بالتزامن مع سن تشريعات بشأن تكوين شركات الأعمال التجارية الصغيرة وتنقيح التشريعات المتعلقة بالشراكات المحدودة في عام 2018، قد ساعد في دعم هذا القطاع وتوفير الفرص للنمو في المستقبل.

18 - وفي أيار/مايو 2018، أقر برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال، الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل ملكية الانتفاع للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع أمر يصدر عن مجلس الملكة الخاص يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن قد فعلت ذلك. وقد مُدّد الموعد النهائي منذ ذلك الحين حتى عام 2023.

## جيم - السياحة

19 - وفقا للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2019-2021، كان الانتعاش في قطاع السياحة أبطأ منه في قطاعات الاقتصاد الأخرى، ويعزى ذلك إلى اعتماده الكبير على البنية التحتية المادية التي لا تزال قيد الإنشاء. ويكشف تحليل لأعداد السياح الوافدين أن الانخفاض الشهري في مجموع عدد السياح الوافدين تحول تدريجياً من 96,8 في المائة في أيلول/سبتمبر 2017 إلى انخفاض نسبي بلغ 40,6 في المائة في آب/أغسطس 2018. وفي عام 2017، انخفض مجموع عدد السياح الوافدين بنسبة 33,6 في المائة، مع تسجيل انخفاض ملحوظ في عدد السياح الوافدين على متن سفن الرحلات السياحية أو في رحلات اليوم الواحد بنسبة 41,2 في المائة. واستمر هذا الانخفاض الملحوظ في عدد السياح الوافدين على متن سفن الرحلات السياحية خلال عام 2018، حيث بلغ الانخفاض في عددهم 84,6 في المائة في تشرين/أكتوبر 2018.

20 - واستأنفت شركات السفن السياحية الرئيسية عملياتها في الإقليم في أواخر صيف 2018، مما أدى إلى حفز قطاع سياحة الرحلات البحرية الذي كان قد تأثر سلباً بشكل خاص بالعواصف. ومن مجموع عدد السياح الوافدين، انخفض عدد السياح الوافدين لقضاء ليلة واحدة في شهر آب/أغسطس 2018 بنسبة 28,4 في المائة فقط مقارنة بشهر آب/أغسطس 2017. ويعزى هذا التطور الإيجابي في عدد السياح الوافدين لقضاء ليلة واحدة إلى ازدياد النشاط في قطاع تأجير السفن مع تواصل انتعاش ذلك القطاع. وشهد النصف الأول من عام 2019 زيادة بنسبة 75,9 في المائة في عدد السياح الوافدين على متن سفن الرحلات السياحية مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018.

## دال - الزراعة ومصائد الأسماك

21 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ نصيب الزراعة وصيد الأسماك حوالي 1,45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2014. وتلبي معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات من الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي. وثمة قدر من الإنتاج الزراعي، وإن كان على نطاق صغير، معظمه من الفواكه والخضراوات والماشية الصغيرة، ولا سيما الدواجن، التي تنتج في المقام الأول للاستهلاك المحلي. وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد في جزر فرجن البريطانية.

22 - ويحكم قانون جزر فرجن لمصائد الأسماك لعام 1997 وأنظمة مصائد الأسماك لعام 2003 أنشطة صيد الأسماك التجاري والترفيهي والرياضي، التي تستفيد منها السوق المحلية في المقام الأول.

23 - ووفقاً لما ورد في خطة "التعافي والتنمية"، فقد أثر إعصارا عام 2017 سلباً على قطاع مصائد الأسماك، من زاويتي العرض والطلب على حد سواء. فقد تعرض مجمع صيد الأسماك في الإقليم لأضرار هيكلية وفقدت معظم المعدات. وتقدر التكلفة الإجمالية التي تكبدتها مصائد الأسماك بمبلغ 2,9 مليون دولار. وتضرر القطاع الزراعي بشدة من جراء إعصاري إيرما وماريا، اللذين دمرتا البنية الزراعية (مثل الحظائر والمسالخ) والأسبيجة والطرق والمعدات وخزانات المياه والمحاصيل والأشجار وغير ذلك من المدخلات الزراعية. وتقدر التكلفة الإجمالية التي تكبدها قطاع الزراعة الفرعي بحوالي 10,7 ملايين دولار.

## هاء - الاتصالات والبنية التحتية

24 - توجد في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة طولها أكثر من 200 كيلومتر. وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، منها المطار الدولي الرئيسي، مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي، الموجود في جزيرة بيف. وتعمل خدمات الشحن المباشر انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وثمة مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه في رود تاون. وتتوفر خدمات نقل منتظمة بالعبّارات تربط جزيرة تورتولا ببعض من الجزر الأخرى في الإقليم وبجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

25 - وقد اكتملت في أوائل عام 2016 أشغال توسيع رصيف سفن الرحلات في جزيرة تورتولا، إلى جانب تطوير مرافقه البرية، التي بدأت في عام 2014، وأصبح الرصيف ومرافقه البرية جاهزين للخدمة في آذار/مارس 2016.

26 - وينظم التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية قانونُ التخطيط العمراني لعام 2004، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم.

27 - وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض، بما فيها خدمات الإنترنت، متاحة في جميع أنحاء الإقليم. ويوجد ثلاثة من مقدمي الخدمات الرئيسيين، يخضعون لإطار تنظيمي للاتصالات السلكية واللاسلكية أنشئ في عام 2006.

28 - ووفقاً لما ورد في "خطة التعافي والتنمية"، فقد تعرضت البنية التحتية للطرق في الجزر الرئيسية لأضرار شديدة من جراء إعصاري إيرما وماريا وما سبقهما من فيضانات. وتقدر الأضرار التي لحقت بالطرق والحواجز البحرية بحوالي 69 مليون دولار. وكان مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي الأشد تضرراً. وبلغت التكلفة الإجمالية للأضرار التي لحقت بالطرق والمطارات والموانئ ومعدات النقل 274,4 مليون دولار. وتعرضت شبكة توزيع المياه (لا سيما خطوط الخدمة) ومضخات المياه لأضرار جسيمة، مما أثر على توزيع المياه للأسر المعيشية. وحال انقطاع الكهرباء عن جميع الجزر دون إنتاج المياه في محطات تحلية المياه لفترات طويلة من الزمن، مما أثر على إمدادات المياه للأسر المعيشية والأعمال التجارية. وفيما يتعلق بالصرف الصحي، لحقت أضرار بمحطة الضخ الرئيسية في رود تاون، وتوقفت محطتا معالجة مياه الصرف الصحي في برت بوينت وخليج كين غاردن عن العمل نتيجة لمشاكل تتعلق بالطاقة الكهربائية. وقُدرت الأضرار الإجمالية والتكاليف الأخرى التي تكبدها قطاع المياه والصرف الصحي بما يتجاوز 63,9 مليون دولار. وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، لحق أغلب الأضرار التي تعرضت لها شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بالأسلاك والكابلات الممتدة فوق سطح الأرض، وساريات الهوائيات، وأطباق السواتل، وأبراج الهوائيات الخلوية. وقُدِّر مجموع الأضرار والخسائر والتكاليف الإضافية الناجمة عن إعصار إيرما بمبلغ 66,7 مليون دولار.

29 - ووفقاً للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2019-2021، تشمل أولويات البنية التحتية خلال فترة التعافي الكهرباء والطرق والموانئ وشبكات المياه والصرف الصحي. وتشمل الأشغال المتعلقة بالكهرباء تركيب أعمدة ومحولات وخطوط نقل جديدة، بالإضافة إلى ربط مصادر الطاقة المتجددة بشبكة الكهرباء الرئيسية على المدى الطويل. ومن المتوقع أن تُنفذ مشاريع إعادة بناء الطرق في جميع أنحاء الإقليم. ويجري إصلاح مرافق الموانئ الرئيسية: ففي أيار/مايو 2018، أعيد فتح محطة العبّارات في رود تاون ويعاد تطوير الموانئ الأخرى. ويندرج تحسين شبكة توزيع المياه وتعزيزها أيضاً في إطار جهود إعادة البناء. وإن تنفيذ

مشروع الصرف الصحي الوطني مستمر في حين أن أعمال التطوير الأخرى المتعلقة بالبنية التحتية تشمل إصلاح المباني العامة، مثل المحاكم، وترميم وتوسيع نطاق البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتم استبدال البنية التحتية لخدمات الهاتف والإنترنت التي لحقت بها الأضرار.

## رابعا - الأوضاع الاجتماعية

### ألف - العمل والهجرة

30 - وفقا للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2018-2020، فإن مجموع عدد الأشخاص العاملين في عام 2016 زاد بنسبة 2 في المائة تقريبا مقارنة بمجموع عددهم في عام 2015، الذي بلغ 20 029 شخصا. وزاد متوسط الإيرادات بنسبة 1,2 في المائة تقريبا في عام 2016، مقارنة بمبلغ 26 748 دولارا في عام 2015. ودلت معاملات جيبي على انخفاض معدل التفاوت في القوة العاملة بين عامي 2014 و 2015، مع انخفاض قيم معامل جيبي في عام 2015 عما كان عليه في عام 2014 بالنسبة إلى الرجال والنساء على حد سواء. ولكن في الفترة ما بين عامي 2015 و 2016، ظهر تحسن في معامل جيبي للمرأة فقط، مع زيادة التفاوت في الأجور بين الرجال وفي الأرقام الإجمالية. وفي الفترة ما بين عامي 2014 و 2016، انخفضت قيم معامل جيبي للرجال والنساء على حد سواء. وكشفت ديناميات الأجور لعامي 2015 و 2016 أن نسبة النساء في فئة الدخل المنخفض كانت أعلى من نسبة الرجال في تلك الفئة، وأن نسبة الرجال في فئتي الدخل المتوسط والمرتفع كانت أعلى من نسبة النساء في هاتين الفئتين في الفترة ما بين عامي 2014 و 2016. ويدل ذلك، بالإضافة إلى متوسطات الدخول، على وجود تفاوت بين دخول النساء والرجال في سوق العمل. ويشير مستوى معاملات جيبي، إلى جانب تزايد التفاوت في الدخل بين الرجل والمرأة، إلى اتساع الفجوة في الأجور بين الجنسين.

31 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت الأشهر التي تلت العواصف تغيرا في ملامح العمالة في الإقليم، مع توقع انخفاض أرقام العمالة الإجمالية بسبب انخفاض عدد الأشخاص العاملين في خدمات الفنادق، الذي قابله جزئيا ارتفاع في عدد الأشخاص العاملين في قطاع البناء. وفي السنوات التي سبقت العواصف، كان ما متوسطه 9,4 في المائة من الأشخاص المستخدمين يعملون في قطاع البناء، و 12,5 في المائة منهم في خدمات الفنادق والمطاعم. وقد تغيرت هاتان النسبتان في عام 2018، حيث كان عدد الأشخاص العاملين في قطاع البناء أكبر من عدد العاملين في خدمات الفنادق والمطاعم. ويعكس هذا التغيير تحولا فيما تسهم به تلك الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد من حيث إجمالي القيمة المضافة.

32 - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل على أساس الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية لمدة 20 سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر سنويا في عدد الإعفاءات الممنوحة. وفي 8 كانون الثاني/يناير 2018، أعلنت إدارة الهجرة التابعة لحكومة الإقليم أنه سيتم منح تصاريح دخول متعددة السنوات للأشخاص المؤهلين. فالموظفون المتعاقدون مع الحكومة، وموظفو الهيئات النظامية، والأشخاص الذين منحوا إعفاء من تصاريح العمل إلى أجل غير مسمى وعاشوا في الإقليم بصورة متواصلة لمدة خمس سنوات أو أكثر، يكونون مؤهلين للحصول على تصريح دخول متعدد السنوات.

وَيُمنَح تصريح الدخول المتعدد السنوات كل ثلاث سنوات، على نقيض التصريح السنوي، ويمنح بعد تاريخ انقضاء تصريح دخول الشخص الحالي.

## باء - التعليم

33 - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم بقانون التعليم لعام 2004 وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام 2014. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المنفذة بموجب هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناءً على طلب الجمهور.

34 - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني والإزامي للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفّر التعليم الجامعي مجاناً لسكان جزر فرجن في الكلية المحلية (كلية هـ. لافيتي ستاوت)، ولها فرعان في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا. وتتعاون الكلية أيضاً مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة البكالوريوس.

35 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مساهم الدراسي. وإضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتحصيل التعليم على المستوى العالي أو المهني.

36 - ووفقاً لما ورد في "خطة التعافي والتنمية"، فقد تسبب إعصارا عام 2017 في ضرر كبير، طال أساساً البنية التحتية للمدارس العامة. ففي الإجمال، دُمّرت 6 من أصل 18 مدرسة عامة وأصبحت غير صالحة للاستخدام، بينما لحقت أضرار تتراوح بين الطفيفة والمتوسطة بالأسطح والنوافذ والأبواب في المدارس الأخرى. وفقدت المدرسة الثانوية الرئيسية، وهي ثانوية إلمور ستاوت، أغلب مبانيها وتعين إعادة بنائها. وتعرضت المدارس الابتدائية والثانوية الخاصة لبعض الأضرار، ولكن أغلبها ظل صالحاً للاستخدام. وفي مؤسسة التعليم الجامعي الوحيدة، كلية هـ. لافيتي ستاوت، لحقت أضرار جسيمة بالمبنى الرئيسي وكذلك بفرع الجامعة في فرجن غوردا. وقدرت التكلفة الإجمالية التي تكبدها قطاع التعليم بما يقرب من 60 مليون دولار.

37 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، استطاع الإقليم، بفضل مساهمات مختلف المانحين، ترميم العديد من المدارس التي تضررت خلال إعصاري عام 2017. وجميع المدارس الابتدائية، باستثناء مدرسة إيزابيلا موريس الابتدائية، تعمل بكامل طاقتها سواء في المباني التي تم تجديدها أو أعيد بناؤها في نفس المواقع. ولم يرمم مرفق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وما زالت مدرسة التيا سكاتاليف الابتدائية تستضيف ذلك المرفق. ورمم جزئياً كل من مدرسة إلمور ستاوت الثانوية ومركز بريغادو فلاكس التعليمي، وهو مدرسة ثانوية أخرى، في حين أن استخدام المساحات المؤقتة لا يزال مستمراً. وعادت المدارس الثانوية إلى ساعات العمل العادية اعتباراً من العام الدراسي 2020/2019.

## جيم - الصحة

38 - أنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام 2005، وهي هيئة تنظيمية تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وبدأ تطبيق التأمين الصحي الوطني، الذي يوفر التغطية الشاملة لنفقات الرعاية الصحية، في أيلول/سبتمبر 2015 وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير 2016.

39 - ووفقاً للمعلومات المقدمة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، يشكل فيروس زيكا وحمى شيكُونغُونيا وحمى الضنك مسائل صحية تهم النظام الصحي في الإقليم. وقد أُبلغ عن أول حالة إصابة بفيروس زيكا في تموز/يوليه 2016، وبلغ عدد الحالات المؤكدة 22 حالة في أيلول/سبتمبر 2016. وسجلت أول إصابة بحمى شيكُونغُونيا في عام 2014، وبلغ عدد الحالات المؤكدة في الإقليم 47 حالة. وارتفع عدد حالات الإصابة بحمى الضنك ارتفاعاً حاداً في عام 2012، إلا أنه انخفض بصورة ملحوظة في عامي 2014 و 2015؛ وخلال الفترة بين عامي 2010 و 2015، أُبلغ عن 710 حالات إصابة بحمى الضنك. والملايا ليست مرضاً متوطناً، ولم يُبلغ عن أي حالات واردة من الخارج. وتسهم الأمراض المزمنة غير السارية، ولا سيما السرطان والسكري وارتفاع ضغط الدم، بدرجة كبيرة في وفيات البالغين واعتلالهم. ويمثل انتشار السمّنة، الذي يعزى أساساً إلى نمط عيش تقل فيه الحركة ونظام غذائي تكثر فيه الأغذية المصنعة أو التي يفقدها التكرير عناصرها الغذائية، أحد المخاطر الصحية الرئيسية فيما يتعلق بالأمراض المزمنة في جزر فرجن البريطانية، حيث أنه يؤثر أساساً على النساء والأطفال. وتنفذ وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية استراتيجية مدتها 10 سنوات للوقاية من الأمراض المزمنة غير السارية، تعتمد على نهج متعدد القطاعات. ولم تسجل أي وفيات للأمومة في الإقليم في السنوات العشر الماضية. ولا توجد منشآت تدريبية ولذا يتلقى الأخصائيون الصحيون التدريب في أماكن خارج الإقليم في منطقة البحر الكاريبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومن أجل شغل الوظائف اللازمة للعاملين الصحيين في القطاعين العام والخاص، يتم استقدام موظفين من منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة وكندا والفلبين وبعض البلدان الأفريقية.

40 - ووفقاً لما ورد في "خطة التعافي والتنمية"، فقد كان لإعصاري عام 2017 تأثير كبير على تقديم الخدمات الصحية بسبب آثارها البالغة على البنية التحتية للقطاع الصحي في الإقليم، بما في ذلك المعدات والمركبات، وعلى العاملين فيه. وفي حين استمرت العمليات دون انقطاع في المستشفى العام الوحيد، مستشفى بيبيلز، رغم بعض الأضرار الهيكلية، فقد تعرضت شبكة العيادات الصحية المجتمعية لأضرار بالغة، باستثناء عدد قليل منها، وأُغلقت أربع منها من أجل إصلاحها. كما تعرض المستشفى الخاص في جزيرة تورتولا، أي عيادة بوغنفيليا، والعيادات الطبية الخاصة لأضرار بالغة.

## دال - الجريمة والسلامة العامة

41 - شهد النصف الأول من عام 2019 انخفاضاً في عدد الجرائم المبلغ عنها، وهو اتجاه مستمر منذ عام 2018. ومع ذلك، سُجلت في بداية الربع الأخير زيادة طفيفة في الجرائم المبلغ عنها (1 في المائة) مقارنة بعام 2018، على الرغم من الانخفاض الكبير في جرائم العنف. ومن المجالات الرئيسية المثيرة للقلق العنف العائلي والاعتداءات.

42 - وفي عام 2019، تأثر سير العمل المعتاد لمكتب مستشار شؤون إنفاذ القانون، الممول من المملكة المتحدة، بتقاعد شاغل الوظيفة وعملية توظيف خلف له. واستفادت وكالة إنفاذ القانون في الإقليم من

عدد من دورات التدريب على بناء القدرات ودورات التدريب المتصلة بالقدرات، في مجالي الأسلحة النارية والنظام العام، مولتها الدولة القائمة بالإدارة في أعقاب إعصاري عام 2017. علاوةً على ذلك، لا تزال السفينة RFA Mounts Bay راسية في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير 2017 في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، بما يضمن الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة لتوفير الدعم لأقاليم ما وراء البحار في الاستعداد والتصدي لخطر الأعاصير وغيرها من الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالة الكوارث، والدعم للاتصالات في حالات الأزمات التي تشهدها المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى والكوارث الأخرى في المستقبل.

## هاء - حقوق الإنسان

43 - جرى توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان لتشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل 2 من دستور عام 2007 حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية وينص على إنشاء لجنة تُعنى بحقوق الإنسان بموجب القانون.

44 - وقد اعتُمدت في عام 2013 سياسة وطنية بشأن الإنصاف والمساواة بين الجنسين، لتكملة بروتوكول العنف العائلي الذي أقره مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. ويوسع قانون العنف العائلي لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012، نطاق تعريف العنف العائلي ليشمل الإيذاء الاقتصادي والتخويف والتحرش والتعقب والإضرار بالممتلكات وتدميرها، كما يوفر الحماية للأشخاص في العلاقات القائمة على المعاشرة دون معاشرة. ويطبّق على الرجال الذين يؤذون النساء برنامج "المعاشرة السلمية"، وهو برنامج تثقيفي نفسي مدته 16 أسبوعاً يفرضه المحاكم ويهدف إلى منع العنف. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2011، أقر مجلس الوزراء "برنامج ما بعد الدعم" للرجال الذين أكملوا برنامج "المعاشرة السلمية".

## خامسا - البيئة

45 - انضمت جزر فرجن البريطانية إلى عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، منها اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فقد دأب الإقليم منذ عام 2015 على المشاركة بنشاط في مبادرات عملية ومشاريع محددة بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك سن قانون الصندوق الاستئماني لتغير المناخ لعام 2015، وفي الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

46 - وفي عام 2014، أقرت حكومة الإقليم تشريعاً يقضي بإنشاء محمية دائمة لسماك القرش في مياهها الإقليمية وحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري في جميع مياهها الإقليمية. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، يوجد ما يقرب من 51 منطقة محمية معيّنة في النظام الحالي للمناطق المحمية، بما في ذلك المنتزهات الوطنية والبحرية، ومناطق مصائد الأسماك المحمية ذات الأولوية، ومحمية حرجية (منتزه سيج ماونتن الوطني)، ومناطق مائية. وبحسب تعيين المناطق المحمية، تعود حالياً مسؤولية إدارتها إلى الصندوق الاستئماني للمنتزهات الوطنية أو إلى إدارة الزراعة ومصائد الأسماك.

47 - ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تمثل إدارة النفايات الصلبة مسألة بالغة الأهمية في جزر فرجن البريطانية. فالإقليم لا يتوافر فيه إلا مساحة محدودة من الأراضي التي يمكن استخدامها كمداخن للقمامة، وتزيد من صعوبة هذا الوضع التضاريس التلية، مما يجعل هندسة مدافن القمامة عملا صعبا ومكلفا. وخلال العقد الماضي، زاد حجم النفايات في الإقليم بمعدل ثلاث مرات؛ ويتم دفن النفايات أو إحراقها، بينما يجري إنشاء مرافق لإعادة تدويرها على أساس تجريبي. ويتم التخلص من النفايات بإحراقها أساسا في محرقه بوكوود بوند في جزيرة تورتولا، التي تبلغ سعتها 100 طن يوميا، كما توجد مدافن قمامة أخرى في جزر تورتولا وفرجن غوردا وأنيغادا الرئيسية.

48 - ووفقا لما ورد في "خطة التعافي والتنمية"، فقد تعرضت الموارد الطبيعية في الإقليم لأضرار كبيرة من جراء كوارث عام 2017. فلحق ضرر بالغ بالنظم الإيكولوجية من قبيل الشعاب المرجانية وأشجار المناغروف والشواطئ ومروج الأعشاب البحرية والبرك المالحة وقنوات الصرف والغابات الرطبة والحافة من جراء الرياح العاتية وعرام العواصف ومياه الفيضانات وما يرتبط بها من ترسبات وتلوث وحطام.

## سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

49 - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

50 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهو كذلك عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

51 - ويشترك الإقليم في اجتماعات المجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المشتركة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. ومن المواضيع التي تتناولها الاجتماعات إنفاذ القانون واستعمال القوارب الترفيهية ورياضة الصيد ومسائل بحرية أخرى، والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم. وعقد الاجتماع الثامن للمجلس في جزيرة تورتولا في 4 شباط/فبراير 2020. ووقت كتابة ورقة العمل هذه، لم تكن نتيجة المناقشات معروفة.

52 - وحضر ممثل جزر فرجن البريطانية الاجتماع العادي الأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في جزيرة جورس، سانت لوسيا، في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2019. وأصدر المؤتمر بيانا أعرب فيه رؤساء الحكومات عن قلقهم العميق لاستمرار إدراج بعض الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين في القائمة السوداء واعتبروا هذا الإجراء تهديدا واضحا ومباشرا للرفاه الاقتصادي لتلك البلدان والمنطقة.

53 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تواصل المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التابعة لها حوارها بشأن الآثار المترتبة على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وتؤكد المملكة المتحدة من جديد التزامها بالتوصل إلى نتيجة تناسب جميع أجزاء الأسرة البريطانية.

## سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

54 - يرد في الفرع أولاً أعلاه موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

55 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن الانتخابات العامة التي أجريت في المملكة المتحدة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019 أدت إلى تأجيل الاجتماع السابع للمجلس الوزاري المشترك حتى الربع الأول من عام 2020، حينما تستضيف الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار التابعة لها لمناقشة مجموعة واسعة من المسائل السياسية، من بينها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والشؤون البيئية وغيرها من القضايا الملحة.

56 - وذكرت ممثلة المملكة المتحدة في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها علاقة حديثة وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل منتمياً إلى الأسرة البريطانية. وأضافت أن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى السنوي بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار وهو مكلف بولاية رصد الأولويات الجماعية وتعزيزها بروح قائمة على الشراكة.

57 - ومضت قائلة إن حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أكدت من جديد في البيان الصادر عن الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك التزامها بشراكة سياسية حديثة ودعمها المستمر للترتيبات الدستورية السارية في الأقاليم، التي يُفَوَّض بموجبها أقصى قدر ممكن من السلطات إلى الأقاليم بما يتماشى مع السيادة البريطانية.

58 - وذكرت أن المسؤولية الأساسية لحكومة بلدها وأهدافها المحددة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأن حكومات الأقاليم يتوقع منها أن تستوفي نفس المعايير الرفيعة التي تستوفيهها حكومة المملكة المتحدة في الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة ذات كفاءة، وبناء مجتمعات قوية ناجحة، وهي تحظى بدعم من حكومة بلدها في هذه المجالات. وأوضحت أن حكومة بلدها ملتزمة التزاماً تاماً بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات المتعلقة بالخروج من الاتحاد الأوروبي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الدولة القائمة بالإدارة لجنة وزارية مشتركة تُعنى بالتفاوض مع الاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات أقاليم ما وراء البحار.

## ثامنا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

59 - اتخذت الجمعية العامة، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، القرار 101/74 من دون تصويت، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2019 (A/74/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد الدولة القائمة بالإدارة للقيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية العامة 1514 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام 2007، وتؤكد أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقاً فعالاً ورفع مستويات التثقيف المتصل بالمسائل الدستورية؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وتحيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) أكدت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات مستكملة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ح) أكدت أيضاً أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن البريطانية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن البريطانية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان، ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن البريطانية، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أهابت أيضاً بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وتطلب إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغاية؛

(ك) أكدت من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تعزيز نمو اقتصادي مستدام وشامل ومنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتسهل في الوقت نفسه حفظ النظام الإيكولوجي وتجذده وركّده إلى حالته الأصلية وصموده في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وتحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة التي لا تتماشى مع مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم باعتباره مركزاً مالياً دولياً؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمه الداخلية السائدة؛

(ن) دعت الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى تقديم كل المساعدة اللازمة للإقليم، ودعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وتعزيز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضراراً بالإقليم في عام 2017؛

(س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن البريطانية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة جزر فيرجن البريطانية

